مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار السابع عشر
٢٠٢٢ (١٤٦-١١٨)

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية

د. فيفيان محمد نصرالدين

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

نوف ناصر الحربي

باحث ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

د. سحر حسن خياط

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١١ ديسمبر ٢٠٢٢م

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2021)، وفي سبيل تحري العلاقات، تم توصيف نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis، للتعبير عن العلاقة بين معدل البطالة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تم اختيارها استناداً على الدراسات السابقة واجتهاد الباحثة، والمتمثلة في: -معدل التضخم، معدل الانفتاح التجاري، معدل الاستقرار السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حجم السكان-. وبتحديد المتغيرات والفرضيات المطلوب اختبارها، لقد تم إجراء الاختبارات الوصفية، كما تم التعرف على الاتجاه العام للمتغيرات، بواسطة البرنامج الاحصائي E-views. وكما هو متوقع، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وحجم السكان، وعلاقة عكسية بين المتغير التابع ونصيب الفرد من الناتج المحلي، في حين أظهرت -بعكس ما هو متوقع- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومعدل الانفتاح التجاري. كما أظهرت النتائج -على خلاف المتوقع- وجود علاقة طردية غير معنوية بين المتغير التابع ومعدل التضخم، وعلاقة عكسية غير معنوية بين المتغير التابع وكل من: -معدل الاستقرار

السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر-، مما يعني عدم وجود علاقة لهذه المتغيرات على المتغير التابع خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية التضخم، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، البنية التحتية.

Abstract

The study aimed at the impact of foreign direct investment on unemployment rates in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (1999-2021). Related to foreign direct investment, which was selected based on previous studies and the researcher's diligence, represented in - inflation rate, trade openness rate, political stability rate, foreign direct investment, per capita GDP, and population size. By identifying the variables and hypotheses to be tested, descriptive tests were conducted, and the general trend of the variables was identified, by the statistical program E-views. As expected, the results showed a direct relationship between the dependent variable and the size of the population, and an inverse relationship between the dependent variable and per capita GDP, while, contrary to what was expected, there was a direct relationship between the dependent variable and the rate of trade openness. The results also showed - contrary to what was expected - a positive, non-significant relationship between the dependent variable and the rate of inflation, and a non-significant inverse relationship between the dependent variable and each of: - the rate of political stability, foreign direct investment -, which means that there is no relationship for these variables on the dependent variable during the study period.

Keywords: Inflation, Economic growth, Trade openness, Infrastructure.

*** الإطار العام للدراسة**

*** المقدمة**

تعد البطالة من أهم المشكلات الرئيسية في دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لما تشكّله من خطورة على الدولة سياسيًا من خلال التأثير سلبًا على معدلات الاستقرار السياسي، واقتصاديًا واجتماعيًا من خلال اهدار للموارد البشرية وزيادة الفقر المتسبب في زيادة الجرائم إلى جانب المشاكل النفسية لأفراد المجتمع، ويُنظر للبطالة كتدنّي في مستويات التنمية الاقتصادية وعجز الاقتصاد عن تمويل الاستثمارات المساهمة في زيادة فرص العمل، خاصة وإن تزامن قلة الاستثمار بالزيادة في معدلات النمو السكاني (هيبة، 2019). وعليه فقد اهتمت المملكة بخلق الحلول المناسبة للتصدي لهذه الظاهرة بالعديد من الخطط والبرامج القائمة مثل: خطط التنمية التاسعة (2010-2014) وتليها خطط التنمية العاشرة (2015-2019) القائمة على تنفيذها الوزارات والمؤسسات الخاصة والحكومية

ومن أبرزها: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بهدف معالجة الاختلال الهيكلي في سوق العمل من خلال توجيه/توعية الطلبة بمسؤولية اختيار التعلم المهني المناسب (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2017). وجاء الاهتمام باختيار التعلم المهني الصحيح في سبيل مكافحة البطالة كونه أحد مؤشرات تنمية رأس المال البشري، وقد اهتمت الوزارة بتأهيل الشباب لاحتياجات سوق العمل من خلال إطلاق العديد من المبادرات حيث تُقدّر بـــ68 مبادرة شاملة منها: -دعم التوطين في شتى القطاعات، رفع أعداد المستهدفين في برامج العمل عن بعد، زيادة عدد المتدربين في برامج التدريب على رأس العمل، التوسّع في برامج نقل المرأة العاملة، تطوير اللجان العمالية، وغيرها من المبادرات- (العتري،(2020.

ولا يخفى اعتماد المملكة العربية السعودية على العائدات النفطية بشكل رئيس في تمويل الانفاق الحكومي، حيث شكّلت الصادرات النفطية 89.7% من اجمالي الصادرات في عام 2008 (الهيئة العامة للإحصاء،(2014. وتذبذبت حتى شكّلت 73.2% من اجمالي الصادرات في عام 2021(الهيئة العامة للإحصاء،(2021. ومع الانخفاض الملحوظ في النسبة الذي قد يُعزى لبرنامج التحول الوطني 2020 وخطط التنمية الخمسية في المملكة، إلا أنه ومن الضروري الاستمرار في زيادة التنويع الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات وتشجيع مساهمة القطاع الخاص، خاصة ومع تقلبات أسعار النفط عالميًا التي جعلت من الاستثمار الأجنبي المباشر ورقة رابحة للتكيّف مع التطورات الاقتصادية نظرًا للمكاسب المحتملة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدول المضيفة أولا، ولتحقيق متطلبات رؤية المملكة Vision 2030 ثانيًا، حيث هدفت المملكة إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 16% في عام 2015 إلى 50% بحلول عام 2030.

وعلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات البطالة المملكة (1999-2021). وباستخدام البرنامج الإحصائي E-views يتم تحليل البيانات عن طريق الانحدار الخطي المتعدد، ومن ثم عرض أهم النتائج والاستنتاجات.

*** مشكلة الدراسة**

اهتمت المملكة العربية السعودية بمشكلة البطالة نظرًا لانعكاساتها السلبية على المجتمع والاقتصاد، وأن الزيادة في معدلات النمو السكاني ستشكّل عبء على مؤسسات الدولة للتصدّي على هذه الظاهرة الأمر الذي يجعل من البطالة تحدي حقيقي أمام الحكومة السعودية، وعليه فقد اتّخذت المملكة العديد من الإجراءات واتبّعت السياسات التي من شأنها تقليل معدلات البطالة، كما هدفت رؤية المملكة 2030 إلى تخفيض نسبة البطالة من 11.6% في عام 2015 إلى 7% بحلول عام 2030، وذلك من خلال المساهمة في خلق أكثر من 2 مليون فرصة عمل، إلى جانب تعزيز مساهمة القطاع الخاص بزيادة حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 40% في عام 2015 إلى 65% بحلول عام 2030. ولما يشكله الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية في تحفيز اقتصاديات الدول المضيفة وتأثيره ايجابًا على معدلات النمو من خلال: نقل تكنولوجيا الحديثة/النظيفة، تحفيز النشاط التصديري، دعم التنويع الاقتصادي، رفع إنتاجية/كفاءة الانتاج المحلي، وتوفير فرص عمل من شأنها تقليل معدلات البطالة، فقد

عملت المملكة على تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز وتقليل المعوقات التي قد تواجه هذا النوع من الاستثمار.

ونظرًا لاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة حافز للتنافسية الدولية والنمو الاقتصادي المستدام وكونه أحد الوسائل التي ستساهم في تحقيق الرؤية بشكل خاص، فقد سعت المملكة إلى تعزيز هذا القطاع، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات في الموضوعات المتعلقة به، ومنها موضوع هذه الدراسة والخاص بتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة.

*** أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل أثر العوامل ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في المملكة، خلال الفترة (1999-2021).

*** أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحاضر، من حيث تأثيره على كل من مستوى الفرد والاقتصاد الوطني ككل، إذ يتضح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة، إذ أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال استعراضها لأهم الدراسات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا ومحليًا. هذا إضافة إلى محاولة معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في المملكة، والذي يدعم بتخفيض معدلاته أهداف رؤية المملكة 2030 سواء من حيث تدفق الاستثمارات، توفير فرص عمل، التنويع الاقتصادي، تعزيز سهولة الأعمال، أو غيرها من الأهداف ذات العلاقة.

*** منهجية الدراسة**

استندت هذه الدراسة إلى المنهجين الوصفي والقياسي، حيث تعرض ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى أهميته من عدة جوانب، وماهية البطالة -المسببات، المعوقات -، وذلك من واقع الاستعراض الأدبي. أما المنهج القياسي، فيستخدم لتقدير العلاقة بين معدل البطالة كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة ذات العلاقة، حيث يتم توصيف نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis.

*** أهم مصطلحات الدراسة**

١- التضخم Inflation لم يتفق الاقتصاديين لتعريف موحّد لمفهوم التضخم، فمنهم من عرّفه بكونه زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، المؤدي إلى استمرار الزيادة في أسعار السلع والخدمات بنسب مختلفة -يتم قياسها من خلال التغيّرات الحاصلة في الأرقام القياسية للأسعار- زيادة يتضرر منها الدائن ويستفيد منها المدين-، أي أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتج من عامل نقدي من خلال الزيادة في كمية النقود وسرعة تداولها المؤدية إلى فجوة بين حجم المداخيل المتاحة للإنفاق وبين السلع الحاضرة، ومنهم من يرى أن التضخم نتيجة لنقص العرض من خلال انخفاض مستويات الإنتاج بسبب -سوء/قلة توجيه الاستثمار، اضطرابات طبيعية، حيث أن زيادة النقود لا تؤدي لرفع الأسعار بقدر التشجيع على الإنتاج، ويمكن التعبير عن التضخم بأنه ارتفاع

الأسعار نتيجة مطاردة نقود كثيرة لسلعٍ قليلة متداولة (الخطيب وديات، 2015).

٢- النمو الاقتصادي Economic growth يُعرّف على أنه ارتفاع طويل الأجل في استمرارية زيادة/تنوع في إمكانيات العرض الاقتصادي، وتُعزى هذه الزيادة للتقنيات المتقدمة والتكيّف الأيديولوجي والمؤسسي (Kuznets, 1955). وهو الزيادة في اجمالي الناتج القومي الحقيقي، المؤدية إلى زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي (يونس وآخرون،(2002.

٣- الانفتاح التجاري Trade openness جزء من الانفتاح الاقتصادي، يُعنى بإزالة القيود المفروضة من الحواجز الجمركية -بتقليل الرسوم والتعريفات الجمركية دون الحاجة لإلغائها تمامًا- على الاستثمارات الأجنبية والصرف الأجنبي والاستيراد، مما يسمح بتسهيل حركة التجارة المؤدي إلى زيادة التبادلات مع الخارج وجذب رؤوس الأموال الأجنبية (باشا ودحماني، 2013).

٤- البنية التحتية Infrastructure تشمل شبكات الاتصالات، شبكة النقل البري والجوي واللوجستي، امدادات المياه والطاقة -غاز، كهرباء، نفط-، ووفقًا للمعايير الدولية فإن توفر بنية تحتية متكاملة يعد من أهم العوامل المساعدة على تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم التشجيع على المنافسة كونها حافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (العطار وملاوي،(2021.

*** الأدبيات والدراسات السابقة**

تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في الدول النامية، والتي تعد أحد أهم أجزاء تحقيق النمو الاقتصادي. يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملّك -كلي كسيطرة تامة على المشروع، أو جزئي كالمشاركة في إدارة المشروع- لمستثمر أجنبي لمشروع معين في البلد المضيف، بالإضافة إلى تحويله للعديد من الموارد بمجالاتها المختلفة لذلك البلد، كالموارد المالية، الخبرة الإدارية والفنية، التقدم التكنولوجي (أبو قحف، 2003). كما عرّفه بن محيا (2010) بأنه الانتقال عبر الحدود لرؤوس الأموال وذلك للدخول في مشاريع اقتصادية لأهداف عديدة وتحقيق أرباح مجدية، في حين يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه انتقال أموال المستثمر النقدية -كالأسهم والسندات-، بحيث لا يكون له ملكية -جزئية أو كلية- في المشروع الاستثماري. بالإضافة إلى ما سبق، فقد عرف أبا الخيل (2010) الاستثمار المحلي بأنه ذلك الاستثمار الذي يتضمن مشاريع -صناعية، خدمية، وانتاجية- داخل بلد المستثمر. وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن حصر أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، كالتالي:-

١- الاستثمار الكامل: بحيث يمتلك/يسيطر المستثمر الأجنبي على المشروع بالكامل. وتفضّل الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Companies هذا النوع من الاستثمار، في حين لا تحبّذه الدول المضيفة، وذلك خوفًا من التبعية الاقتصادية[1] (قريد، 2015).

[1] تتمثل التبعية الاقتصادية في اعتماد الدول المتأخرة اقتصاديًا على الدول ذات الاقتصادات المتقدمة.

٢- الاستثمار المشترك: ويعد أحد أكثر أنواع الاستثمار انتشارًا، ويشترك في ملكيته طرفان/أكثر، من حيث رأس المال، الإدارة، والعلامة التجارية، وغير ذلك (أبو قحف، 2003).

٣- الاستثمار في المناطق الحرة: ويكون ذلك من خلال إنشاء مناطق لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، مع توفير العديد من المزايا والحوافز لتلك الاستثمارات، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية (مرابط، 2019).

وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أخذت الدول الصناعية في البحث عن أسواق تناسب منتجاتها بهدف زيادة المبيعات من ناحية، كما أخذت في تأمين المواد الأولية اللازمة لتشغيل مصانعها من جهة أخرى. ويمكن القول بأن النصيب الأكبر من تطور الاستثمار الأجنبي هو للشركات متعددة الجنسيات (النجار، 2004).

*** الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة**

أشارت العديد من الدراسات إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر مثل دراسة هيبة (2019) ودراسة Karbasi (2005)، من خلال تخفيض معدلات البطالة. وذلك بتوفيره للعديد من فرص العمل وتحسين مستوى المهارات الإدارية، بالإضافة إلى توفيره للتكنولوجيا المتطورة والتي تساعد في زيادة الناتج المحلي بجودة عالية، ومن ثم ارتفاع القوة التصديرية. كما ركزت بعض الدراسات على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعات التحويلية، مثل دراسة Karlsson وآخرون (2009) ودراسة Denisia (2010)، بحيث يؤدي الاستثمار الأجنبي في ذلك المجال إلى زيادة فرص العمل في الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف مما يؤدي إلى زيادة القدرة على المنافسة وزيادة الصادرات، ومن ثم على تحفيز النمو الاقتصادي فيه.

وفي الصين، توصل Chen (1995) في دراسته التي هدفت إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2010) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على معدلات التنمية، إذ أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تحفيز الاقتصاد الصيني بشكل كبير، وذلك باستخدام (GMM[2]) The Generalized Method of Moments استنادًا على بيانات لوحة ديناميكية تتكون من 254 مدينة. كما توصل Barry and Bradley (1997) إلى الأثر الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإيرلندي، من خلال توفيرها لما يقارب إلى 63% من فرص العمل فقط في الشركات المتعددة الجنسية. وفي نفس العام (1997)، توصل Hong إلى نفس الأثر، تحديدًا الاستثمار الأجنبي في الصناعات كثيفة رأس المال والتي أدّت إلى تحسن ميزان المدفوعات في كوريا. كذلك وضّح Richardson في نفس العام (1997) الدور الكبير للاستثمار الأجنبي

[2] GMM أحد طرق تقدير البيانات ذات الفترة الزمنية القصيرة لمعالجة المشاكل، مثل مشكلة التحيّز أو كون المتغيرات داخلية (INDIGENOUS) .

المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية في دول جنوب شرق آسيا، وقد يعزى ذلك إلى انتقال التقنيات الحديثة لتلك الدول مع توفر العمالة الماهرة والبيئة المناسبة فيها. وفي هنغاريا، وُجد أن أكثر من 80% من فرص العمل خلال الفترة (1993-2000) يعود إلى شركات الاستثمار الأجنبي مما أثر إيجابيًا على اقتصاد الدولة (Fazekas and ozsvald, 2004). كما توصلت دراسة العتري (2012) في الكويت إلى الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي اعتماداً على الاستبانة كأداة للدراسة. وفي عام (2013) توصلت دراسة باشا ودحماني إلى الأثر السلبي للانفتاح التجاري على معدلات البطالة في الجزائر، خلال الفترة (1988-2010) بتطبيق منهجية التكامل المتزامن.

وبعكس ما سبق، توصّلت العديد من الدراسات إلى الأثر السلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركات المحلية. فعلى سبيل المثال، نجد أن دراسة Botric and skuflic (2006) لأثر الاستثمارات الأجنبية على معدلات البطالة، قد توصلت إلى توقف بعض الشركات المحلية في اوغندا وبالتالي زيادة معدلات البطالة، وذلك بسبب عدم قدرتها على مواجهة التطور التكنولوجي والمهارات الإدارية العالية في الشركات الأجنبية، وذلك باستخدام منهجية Autoregressive Distributed (ARDL) Lag Model. بالإضافة إلى ما حصل في قطاع الأودية الهندي، حيث أدى توسع الشركات المتعددة الجنسيات (من 15% إلى 25%) إلى تهديد المنافسة المحلية، إضافة إلى زيادة الخلل في ميزان المدفوعات بسبب زيادة استيراد المواد الخام (India Briefing, 2011). كما توصّلت دراسة Sauramo (2008) إلى الأثر السلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركات المحلية في فلندا، وذلك من خلال تقدير معادلات الاستثمار الديناميكية على بيانات خلال الفترة (1965-2006).

وبشكل عام، لا يمكن الجزم بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أسواق العمل واقتصاديات الدول، فيعد الأمر نسبيًا بحسب فترة الدراسة، أشكال الاستثمار، ومميزات الدولة والدولة المضيفة. وهذا ما أكدته دراسة الجبوري (2008) والتي توصلت إلى أن تذبذبات الاستثمار في كل من ليبيا والأردن ومصر، قد كانت على حسب الظروف السياسية والاقتصادية والسياسية في كل بلد. وفي الولايات المتحدة، تم التوصل إلى أن اختلاف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يكون باختلاف الصناعات، فقد كان الأثر إيجابي على بعض الصناعات -مثل المعدات وأدوات النقل-، وسلبي على صناعات أخرى -مثل الجلود والزجاج- (Pournarakis and Axaroglou, 2007). كما يختلف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة، ليكون عاليًا في حالة الاستثمارات الجديدة Greenfield projects ومنخفضا أو سلبيًا في حالة الاستثمارات القائمة Brown projects، وفي هذا السياق توصلت دراسة Hisarciklar وآخرون (2010) إلى سلبية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتوظيف، بسبب عمليات الاندماج والشراء الأجنبية في تركيا، وذلك باستخدام The Generalized Method of (GMM)

Momentsخلال الفترة (2000-2007). بالإضافة إلى ما سبق، قد يعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كيفية تواجده في البلد المضيف، فالاستثمارات التي تتم عن طريق نقل الملكية أو الاندماج لما هو موجود مسبقًا تؤثر بدرجة أقل -عديمة الأهمية أو سلبية في بعض الأحيان- من الاستثمارات التي سيتم تأسيسها حديثا -وخصوصًا في الأجل القصير-. إلى جانب هل كان دخول ذلك المستثمر بسلعة غير موجودة في السوق أم سلعة تنافس السلعة المحلية (UNCTAD, 2009). وأخيرًا، فإن تطور الناتج المحلي لدولة ما نتيجة لوجود الاستثمارات الأجنبية فيها، يدل على انخفاض الكفاءة الإنتاجية لتلك الدولة قبل دخول ذلك الاستثمار وفقًا لدراسة (Aitken et al., 1997).

إن التعدد في أنواع الاستثمار وأهدافه والاستراتيجيات المتّبعة لتحقيقه، إلى جانب إيجابياته وسلبياته، أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي تفسّر الاستثمار الأجنبي المباشر، كالتالي:-

١- النظرية التقليدية Traditional **Theory of FDI** والتي على الرغم من افتراضها بالأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة، إلا أنها تنوّه بأن العائد الأكبر يعود إلى الدولة الأم، إذ أن الشركات المستثمرة تقوم بتحويل القدر الأكبر من الأرباح إلى مواطنها. وإن كانت الشركات المستثمرة تعزز عملية انتقال التكنولوجيا، إلا أنها قد لا تتناسب مع متطلبات التنمية في الدولة المضيفة -اقتصاديًا أو اجتماعيًا-. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على استقلال الدولة المضيفة -سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا- (عبد السلام، 2009).

٢- النظرية الحديثة Modern **Theory of FDI** والتي تفترض المصلحة المشتركة لكلا الطرفين - المستثمر، الدولة المضيفة-، حيث يعتمد كلاهما على الآخر في تحقيق العوائد المرتبطة إلى حد كبير بالاستراتيجيات والسياسات المتفق عليها. كما يرى أنصار هذه النظرية الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من حيث الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة المضيفة والاستفادة منها، مما يساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية خارجيا وتوفر أسواقًا للتصدير. كما أن نقل التقنيات التكنولوجية إلى الدول المضيفة -وخصوصا في مجال الإنتاج والإدارة والتسويق- سوف يحسن ميزان المدفوعات (ساحل، 2009).

وقد اتفقت دراسة السلامة (2003) مع النظرية الحديثة، وأشارت إلى أسباب نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مثل: عدم وجود قيود على الملكية، الاستقرار السياسي ووجود جهة رسمية مسؤولة عن الشؤون الاستثمارية، وفرة المواد الخام، وتوافر المناخ الاستثماري المناسب بشكل عام. وكذلك في المكسيك، فقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثرًا إيجابيًا في زيادة معدلات الاستثمار المحلي الخاص Crowing-in Effects، وذلك من خلال خلق فرص استثمارية محلية جديدة لتزويد المستثمر الأجنبي بمستلزمات الإنتاج. كما امتد الأثر الإيجابي للشركات المتعددة الجنسيات إلى صادرات الشركات المحلية، وذلك من خلال الاستفادة من خدمتي وفرة المعلومات والتوزيع (Aitken and Hoarrison, 1997). كما تؤدي عمليات نقل التكنولوجيا إلى زيادة كفاءة الشركات الوطنية وزيادة أرباحها وتقليل تكاليف الإنتاج فيها، مما

سيشجع دخول المزيد من المستثمرين الأجانب إلى السوق (UNCTAD, 2004). وفي دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، توصلت دراسة Bouklia and zatla (2001) إلى أن المؤثر الفعّال في جذب الاستثمارات الأجنبية، هو درجة الانفتاح الاقتصادي –مقابل ضعف باقي المتغيرات–، وذلك باستخدام الانحدارات المدمجة خلال الفترة (1976-1997).

٣– النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomic theory بحسب Keynes، فإن الزيادة في الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي، من خلال المضاعف[3]، ومن ثم إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. إلا أن لجوء بعض المستثمرين الأجانب للاقتراض من الدولة المضيفة، قد يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمر المحلي من تلك القروض. وعليه، فقد يكون أثر الاستثمار الأجنبي تحفيزي ينشط الاستثمار المحلي Integrative impact، أو أثرًا مقيّدا ليحل محله Substitution Effect، كما هو الحال في الاستثمارات الابتكارية –التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمهارات عالية المستوى– التي لا تستطيع الشركات المحلية المنافسة عليها ومن ثم انخفاض الاستثمارات المحلية فيها فيتم إحلالها بالاستثمار الأجنبي المباشر (Todaroa, 2006). وعليه، فقد اولت النظرية اهتمامًا بجانب الاستقرار الاقتصادي وكيفية تحريك الطلب الفعّال الذي يكفل تشغيل كلًا من الطاقة الإنتاجية والموارد البشرية.

وهذا ما تناولته دراسة Frederick (2002) في اختبار أثري الاحلال والتكامل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية–، خلال الفترة (1970-1995). وقد توصّلت الدراسة إلى أن الأثر يختلف من دولة لأخرى كما قد يختلف في نفس الدولة من فترة لأخرى، حيث توصل الباحث إلى وجود الأثر المقيّد/الإحلالي فقط في أمريكا اللاتينية، الأثر التحفيزي/التكاملي في آسيا، أما في إفريقيا فقد كان الأثر محايداً[4].

٤– نظرية دورة الإنتاج Production Cycle Theory والتي قد طورها Vernon(1996) لتحليل الشركات الامريكية للصناعات التحويلية كاستثمار أجنبي مباشر في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قسّم فيرنون دورة الإنتاج إلى أربع مراحل. أولها مرحلة الابتكار، أي ابتكار منتجات استهلاكية للسوق المحلي باستخدام تقنيات جديدة. ثانيها مرحلة النمو، أي أنه مع انخفاض التكاليف الثابتة وازدياد المبيعات يبدأ التصدير للأسواق الخارجية. وثالثها مرحلة النضج، أي بدء المنافسة كظهور منافسين محتملين. وأخيراً، مرحلة الانحدار، بحيث لا يعد امتلاك التقنية ميزة تفيد الشركات المصدّرة (Denisia, 2010).

٥– نظرية الاحتكار Monopoly Theory والتي تشير إلى الاحتكار كأحد الدوافع للاستثمار الأجنبي، بحيث

[3] وفقًا للمضاعف الكينزي، فإن المضاعف هو نسبة التغيّر في إجمالي الناتج المحلي نتيجة تغيّر أحد المتغيرات الخارجية، كالاستثمار. وعادةً ما يكون مضاعف الاستثمار > 1، أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي > الزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري.

[4] أي لم يظهر أثر تحفيزي أو أثر مقيّد.

تتميز الشركات الأجنبية بصفة/صفات خاصة بها مثل امتلاكها لتقنية حديثة تضمن لها عوائد عالية في الخارج. وقد يكون الاستثمار الأجنبي ما هو إلا رد فعل لما قامت به شركة محلية منافسة بدخول أسواق جديدة -كما قامت شركة كوكاكولا الأمريكية بالاستثمار في السوق الصيني، بعد أن قامت شركة بيبسي الأمريكية بالاستثمار في السوق الروسي- ، أو لما قامت به شركة أجنبية منافسة -مثل قيام شركة فورد الامريكية بالاستثمار في صناعة السيارات اليابانية، بعد أن قامت شركة هوندا اليابانية ببناء مصنع في الولايات المتحدة الامريكية- (أحمد، 2001).

٦- نظرية الموقع Location/Country Theory: والتي تم تطويرها من قبل Barry and Dunning، وتشير إلى ارتباط قرار الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة عوامل، كالعوامل التسويقية -مثل حجم السوق والمنافذ التوزيعية-، عوامل التكلفة -مثل توفر الأيدي العاملة وانخفاض الأجور، القرب/البعد عن المواد الخام وتكاليف نقلها-، وعوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي -مثل نظام الضرائب وثبات سعر الصرف- (بن حمو، 2017).

*** الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة**

أشارت العديد من الدراسات إلى الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المملكة، مثل دراسة الزهراني (2004) التي توصّلت لذلك الأثر الإيجابي -في الأجلين القصير والطويل-، باستخدام التحليل الوصفي والكمي خلال الفترة (1970-2000).

في حين توصلت دراسة عبد المنعم والمحيميد (1999) باستخدام جذر الوحدة، أنه بخلال الفترة (1971-1994) لم توجد أي مساهمة تذكر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع صادرات المملكة غير النفطية. وعليه، فقد أوصت الدراسة بضرورة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في نمو الاقتصاد السعودي وزيادة صادراته، من خلال زيادة الإعانات والحوافز، تقليل الحواجز الضريبية، واستيراد التقنيات الحديثة. وبالفعل كمواكبة لتغيرات الاقتصاد العالمي، فقد شهدت المملكة الكثير من الإصلاحات لبناء قاعدة اقتصادية قادرة على المنافسة العالمية ومحققة للاستقرار الاقتصادي. وفي سبيل ذلك قامت الحكومة السعودية بخصخصة بعض أنشطة القطاع العام، كما تبنّت سياسة تنويع مصادر الدخل وذلك بعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي له -نظرًا لتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية-، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية، زيادة الصادرات، إحلال الواردات[5]، وانتقال التقنيات الحديثة إلى جانب خلق فرص عمل (فضيل، 2004). بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المستدامة، من خلال تقديم الكثير من الحوافز الاستثمارية التي يمتدّ دورها ايجابيًا حتى على الاستثمار المحلي -مثل إعفاء واردات المواد الخام والمعدات من الرسوم الجمركية، إعفاء الإنتاج المحلي المصدّر لأي رسوم، تيسير منح القروض، وغير ذلك. وعليه، فقد تزايد عدد التراخيص الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الهيئة العامة للاستثمار في الربع الثالث من عام 2020

[5] واحدة من السياسات -الاقتصادية التجارية- المتبّعة في خلق صناعات وطنية لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

بنسبة 21% (306 رخصة)، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. إلى جانب ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في النصف الأول من عام 2020 بنسبة 7.9% مقارنة بالانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبية عالميًا بنسبة 49% (وزارة الاستثمار،(2020.

ويتمتع المناخ الاستثماري السعودي بالعديد من مقومات الجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كاتخاذها المركز الرابع عالميًا في احتياطي الغاز الطبيعي وامتلاكها 25% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم. بالإضافة إلى البنية التحتية القوية في المملكة فيما يتعلق بشبكتي الكهرباء والاتصالات، ووجود العديد من المدن الصناعية لإقامة المشروعات عليها (الغنيم، 2010). كما ترتفع معدلات النمو السكاني في المملكة إشارة إلى توسع السوق الداخلي فيها، بفضل ارتفاع القوة الشرائية (المالكي، 2006). فباستخدام نموذج تصحيح الخطأ، توصلت دراسة الفضلي (2001) إلى العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization، من خلال توقيع اتفاقيات جماعية وثنائية مع العديد من الدول، قامت المملكة بالعديد من الاجراءات لتعزيز مناخ الاستثمار وتوفير فرص استثمارية في العديد من القطاعات، خاصة قطاعات الطاقة والنقل والصحة، بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات (حسين، 2009). كما ركّزت رؤية المملكة[6] Vision 2030 على مبادرة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شتى المجالات حيث هدفت لرفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد عن 7 تريليونات ريال بحلول 2030، من خلال خلق وتطوير الفرص الاستثمارية، زيادة رضا المستثمرين بتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال وحماية المستثمر، وتطوير أنظمة وزارتي التجارة والاستثمار لتتفق مع الأنظمة التجارية الدولية. ففي مجال التعليم، أولت الرؤية الجامعات الأهمية القصوى، كأن تصبح على الأقل خمس جامعات سعودية من أفضل 200 جامعة على مستوى العالم بحلول.2030 وفي سبيل تحسين المخرجات التعليمية وجعلها تتماشى مع مطالب التنمية، فقد تم تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص (PPPs) public–private partnerships في القطاع التعليمي (خليل، 2006). وفقًا لأدامز وآخرون (2006) في دراسة Nasrulddin (2020)، فإن ذلك النوع من الشراكات قد يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية القطاع العام، كما أضاف بأن القطاع الخاص أكثر قدرة على تقديم الخدمات بمستوى أعلى من الكفاءة والفعالية من القطاع العام والذي غالبًا ما تعرقله البيروقراطية.

وبالرغم مما تقدم، إلا أن هناك الكثير من العقبات التي تقف أمام هذه الخطوة، وقد يكون السبب في ذلك هو غياب الخبرات المتعلقة بالتخصيص وقلة الشركات التي تمتلك القدرات المالية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى وجود فجوة بين البنية التحتية الرقمية[7] للمملكة وتطلعات الرؤية (الزهراني، 2019). إلى جانب المعوقات السابقة أمام تحسين بيئة

[6] نموذج متطور لخطط المملكة التنموية الخمسية.

[7] تشير إلى -الكابلات الأرضية والأبراج وأجهزة الارسال- بهدف خدمة نطاق أكبر في منطقة جغرافية معينة.

الاستثمار، فهناك أيضا تطبيق نظام السعودة دون الاهتمام برفع كفاءة العمالة الوطنية الذي بدوره سيؤدي إلى تدني الإنتاجية، ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، والتفرقة في معدلات الضرائب بين المنشآت الحكومية والأجنبية والذي بدوره سيؤدي إلى الحدّ من المنافسة وبالتالي ضعف الإنتاجية والنمو (الناجح، 2009). وبترتيب معوقات الاستثمار الأجنبي والمحلي –على حد سواء– في المملكة، توصلت دراسة القنيه (2021) باستخدام المنهج الوصفي لعينة من المستثمرين في مدينة الرياض إلى أن المعوقات الإدارية تأتي بالمرتبة الأولى، تليها المعوقات القانونية والتكنولوجية، ثم المعوقات التنظيمية، وأخيرًا المعوقات الاقتصادية. ويمكن أن يُعزى سبب انخفاض كفاءة أداء بعض الجهات الحكومية في المملكة إلى طول وتعقيد الإجراءات الإدارية فيها، حيث أن سلطة اتخاذ القرار غالبًا ما تكون في قمة الهرم الإداري. بالإضافة إلى قلة الكفاءات الإدارية في تلك الجهات وضعف الرقابة الداخلية فيها، مما قد يؤدي إلى وجود بعض أشكال الفساد الإداري (الغنيم، 2010). وعليه، فقد أوصت دراسة العتيبي (2010) بضرورة تبسيط ومرونة الإجراءات الإدارية للتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب توفير قاعدة بيانات اقتصادية لضمان الشفافية ودقّة وتجدد المعلومات، واتّباع استراتيجيات للنمو المتوازن بين القطاعات لتصحيح الاختلال في هياكل الإنتاج السعودية، إلى جانب الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية مع ضرورة تأهيل القوى العاملة المحلية وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

*** البطالة**

تعد البطالة أحد أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات في جميع الدول باختلاف أنظمتها ومستويات تقدمها، إلا أنها قد تتفاوت من دولة إلى أخرى. وهي تعبّر عن رغبة الشخص بالعمل مع البحث عنه عند الأجور السائدة دون أن يجده، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (غبان وآخرون، 2002). وترتفع معدلات البطالة لأسباب عديدة، مثل: الزيادة في النمو السكاني، تناقص الموارد، التقدم التكنولوجي وإحلال الآلات محل العمال (العيد وبهدي، 2012). ووفقًا لدراستي السهلي والعنوز (2009)، فإنه يمكن تلخيص أهم مسببات البطالة، كالتالي: الأزمات الاقتصادية العالمية –كالأزمة المالية العالمية[8] في عام 2008/2007، والتي أُعتبرت الأسوأ بعد الكساد الكبير[9] في عام 1929–، اتساع الفجوة بين تخصصات الخريجين واحتياجات سوق العمل، التحضّر –حيث تشكّل الهجرة من الأرياف للمدن فائضًا في عرض العمل–، نقص المعلومات – لكل من الباحث عن العمل وأصحاب الأعمال–، إلى جانب موسمية بعض الأعمال. كما قد توصلت دراسة Rama (1999) إلى أن إعانات البطالة والتأمينات الجيدة هي أحد

[8] أزمة مالية بداية من الاقتصاد الأمريكي نتيجة لمشكلة الرهن العقاري، مؤثرة بدورها على حركة التجارة العالمية -حيث يمتلك الاقتصاد الأمريكي أكثر من 10% من اجمالي التجارة العالمية-.

[9] أزمة اقتصادية عالمية، تعد أكبر من الأزمات في القرن العشرين بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكي وأمتدّ تأثيرها على اقتصادات العالم أجمع.

مسببات ارتفاع معدل البطالة الاختيارية[10] الكبير في سيريلانكا، بسبب الفجوة بين الوظائف الجيدة والمتدنية. وتعد ظاهرة البطالة وباء لابد له من علاج، إذ أن يربطه أثر ايجابي مع تعداد السكان والانفاق الحكومي، في حين يرتبط بأثر سلبي مع الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، زيادة الكتلة النقدية[11]، ارتفاع أسعار البترول، وذلك ما توصلت إليه دراسة زاوية (2020) في قياس محددات البطالة باستخدام نموذج Autoregressive (ARDL) Distributed Lag. وفي الجزائر فقد توصلت دراسة قليل ومعروف (2022) إلى الأثر السلبي المعنوي لكل من: -الاستقرار السياسي، الناتج المحلي الحقيقي-، والأثر الإيجابي المعنوي لواردات الوقود، على معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2018). باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. أما في العراق فتوصلت دراسة المشهداني والبجاري (2017) إلى ارتباط البطالة طرديًا مع كلًا من: -التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو السكاني-، وارتباطه عكسيًا مع اجمالي الناتج المحلي، خلال الفترة (1985-2017).

كما ترتبط البطالة بزيادة معدلات الجريمة، لما لها من آثار نفسية واجتماعية، كما تؤدي إلى ضعف الترابط الاجتماعي (الحربي، 2016). وبالتطبيق على 13 دولة نامية لقياس أثر البطالة على جرائم الاعتداء، فقد توصلت دراسة الشوربجي (2008) إلى الأثر الايجابي للبطالة على إجمالي الجرائم في جميع الدول محل الدراسة، وذلك بمزج بيانات سلاسل زمنية وأخرى مقطعية. وبدراسة سوق العمل السعودي توصلت دراسة الاسمري (2008) إلى وجود فجوة بين احتياج سوق العمل السعودي والكفاءات المحلية، مما يعني أن الانفاق الحكومي الكبير على التعليم غير مجدي دون تأهيل وإعداد للموارد البشرية حتى تطابق احتياجات سوق العمل وتتمكّن من المنافسة محليًا ودوليًا. وعلى الرغم من مجهودات الحكومة السعودية لحل تلك المشكلة، إلا أن الاقتصاد السعودي لا زال يستقطب كفاءات أجنبية كمتطلبات لمشاريع التنمية وبما يتجاوز الاحتياجات الافتراضية، مما يدل على أنه لا زال هناك مشكلة في عدم وجود كفاءات وطنية بالكمية والنوعية المطلوبة في سوق العمل (الرويلي، 2020). وكنتيجة لتلك الزيادة في استقطاب العمالة الأجنبية وبالتالي في أعداد المواطنين العاطلين، فقد اعتمدت الحكومة السعودية توطين/سعودة الوظائف في القطاعات الخاصة والعامة (وزارة الاقتصاد والتخطيط،(2017. بالإضافة إلى مبادرة العمل عن بعد وذلك لخلق مرونة في بيئة العمل -والتي غالبًا ما تتركز في ثلاث مناطق رئيسية -مكة المكرمة، الرياض، المنطقة الشرقية- ، مما يساهم في زيادة فرص العمل لسكان المناطق النائية. كما بادرت وزارة العمل بإنشاء منصتي دروب[12]

[10] تكون بإرادة الشخص، كأن لا يرغب الفرد في العمل عند مستويات الأجور السائدة أو أي سبب آخر.

[11] المجاميع النقدية في الاقتصاد، من الأموال المملوكة والمتداولة، والحسابات الجارية، والودائع والشيكات، وأشباه النقود، على افتراض ثبات المجاميع النقدية.

[12] تهدف إلى تلبية متطلبات كلا من الجمهور والمؤسسات، ومطابقتهما. وذلك من خلال رفع مستوى مهارة السعوديين عن طريق البرامج التدريبية والدورات المعتمدة.

وطاقات[13](وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2019). وفي سبيل التعرّف على المعوقات أمام حل مشكلة البطالة، توصّلت دراسة العتزي (2019) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى أن أبرز تلك المعوقات هي زيادة نسب الخريجين، بالإضافة إلى رغبة الشباب في الوظائف الحكومية ونفورهم من القطاع الخاص. كما توصّلت دراسة المرشد وسيف الدين (2015) بالتطبيق على الحدود الشمالية بالمملكة، إلى أن أبرز العوائق في توظيف المواطنين هي: منافسة العمالة الأجنبية، تدني الأجور، وعدم وجود مؤسسات كبيرة لخدمة تلك الحدود.

*** النموذج القياسي والبيانات المستخدمة**

يخصص هذا الجزء من الدراسة للجانب التطبيقي، حيث يتم توصيف نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعددMultiple Regression Analysis، والذي يعبّر عن العلاقة بين معدل البطالة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تم اختيارها استنادًا على الدراسات السابقة واجتهاد الباحثة، والمتمثلة في: معدل التضخم، معدل الاستقرار السياسي، معدل الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي، حجم السكان. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات الإحصاءات الرسمية، لكل من مؤسسة النقد العربي (البنك المركزي السعودي، 2021) -للحصول على بيانات البطالة-، والبنك المركزي الدولي (The World Bank, 2021) -للحصول على بيانات كل من: معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل الانفتاح التجاري، معدل الاستقرار السياسي، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حجم السكان-. وبتحديد المتغيرات والفرضيات المطلوب اختبارها، لقد تم إجراء الاختبارات الوصفية والتعرف على الاتجاه العام للمتغيرات، بواسطة البرنامج الاحصائي E-views، وذلك لتقدير العلاقة محل الدراسة.

*** توصيف نموذج الدراسة**

ستتبع الدراسة المنهج الكمي في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة، ويأخذ نموذج الدراسة الصورة العامة على النحو التالي: -

$$UNEMP = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 PSI + \beta_3 TO + \beta_4 FDI + \beta_5 PCG + \beta_6 POP + \varepsilon$$

ويتمثل المتغير التابع في معدل البطالة (UNEMP)، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في كل من: معدل التضخم (INF)، معدل الاستقرار السياسي (PSI)، معدل الانفتاح التجاري (TO)، نصيب الفرد من الناتج المحلي (PCG)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حجم السكان (POP)، ويعبر ε عن حد الخطأ العشوائي للمعادلة. وتفترض هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وحجم السكان، في حين تفترض وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع وكلًا من: معدل التضخم، معدل الانفتاح التجاري، معدل الاستقرار السياسي، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

[13] منصة افتراضية لسوق العمل السعودي تغطّي القطاعين العام والخاص، بهدف ربط أصحاب العمل مع الباحثين عن العمل.

*** متغيرات النموذج**

بتحديد متغيرات النموذج، نستعرض فيما يلي الوصف والاتجاه العام للمتغير التابع المتمثل في معدلات البطالة، وكل متغير من المتغيرات المستقلة كعوامل مؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا– المتغير التابع: معدل البطالة unemployment rate (UNEMP)

يعكس هذا المتغير النسبة المئوية لجميع الأفراد غير العاملين رغم قدرتهم على العمل وبحثهم عنه عند مستويات الأجور السائدة (غبان وآخرون، 2002). ويوضّح الشكل التالي رقم (1) الاتجاه التصاعدي المتذبذب خلال فترة الدراسة، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى العديد من العوامل، مثل عدم توافر فرص العمل، اشتراط الخبرة للتوظّف (الحربي، 2014)، ازدياد الرغبة في توظيف الكفاءات الاجنبية نظرًا لانخفاض متوسط أجورهم، ارتفاع مستوى المؤهل التعليمي وعدم ملائمته لاحتياج سوق العمل (الرويلي، 2020)، وازدياد أعداد الخريجين مع عدم مطابقة تخصصاتهم لاحتياج سوق العمل (الاحمدي، 2019).

وعلى الرغم من الارتفاع الحاد لمعدلات البطالة في عام 2018، إلا أنه قد أخذ في الانخفاض بعد ذلك، وقد يعود السبب في ذلك إلى جهود حكومة المملكة لسعودة الوظائف في القطاعين الخاص والعام (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2017)، بالإضافة إلى أهداف رؤية المملكة 2030 الرامية إلى مكافحة البطالة في الاقتصاد السعودي بما يضمن إتاحة الفرص لجميع المواطنين.

ثانيا– المتغيرات المستقلة، وتتضمن ما يلي:–

١– معدل التضخم inflation rate (INF) يعكس هذا المتغير معدل ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة.

وعلى الرغم من تذبذب معدلات التضخم خلال فترة الدراسة –كما يوضح الشكل التالي رقم (2) –، إلا أن هناك ارتفاع ملحوظ في عام 2008، حيث بلغ معدل التضخم 11% مقارنة بـــ 4% في العام السابق. وقد يعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة حجم الطلب المحلي نتيجة لارتفاع مستويات الانفاق الحكومي والاستثماري للدول المصدّرة للنفط (وكالة الانباء السعودية،(2021. وبالعكس في 2019، نجد أن معدل التضخم في المملكة قد بلغ أدناه، حيث كانت المملكة الأقل تضخمًا من بين دول العشرين (العربية، 2020). وأخيرًا، نتيجة لانتشار جائحة كورونا COVID-19 بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط، فقد ارتفع معدل التضخم مرة أخرى منذ عام 2020، حيث ارتفع معدل الضريبة المضافة ليصل إلى 15%، وذلك بهدف دعم إيرادات الدولة في ظل هذه الظروف الحرجة (reuters, 2021).

٢– معدل الاستقرار السياسي political stability index(PSI) يعكس هذا المتغير مدى الاستقرار السياسي في الدولة وغياب الحروب الاهلية فيها، بالإضافة إلى غياب العنف والإرهاب، كما يُعبّر عنه بتماسك أفراد المجتمع تجاه بعضهم البعض إلى جانب السلطة. ويفسر هذا المتغير في هذه الدراسة تقدير درجة البلد على المؤشر الإجمالي بوحدات

التوزيع العادي القياسي، التي تتراوح من 2.5 إلى 2.5-[14]. ويلاحظ من الشكل التالي رقم (3) مدى تذبذب معدل الاستقرار السياسي في المملكة صعودًا وهبوطًا خلال فترة الدراسة، وذلك لشدّة حساسيته وسرعة تأثره بالعوامل الخارجية. وقد يُعزى انخفاض معدلات الاستقرار السياسي إلى عجز الحكومة لتلبية المطالب واضطرارها إلى اللجوء للعنف السياسي (بدر الدين، 1982).

فعلى سبيل المثال، كان هناك العديد من الأحداث في عام2003، فنجد أنه قد تم قتل 35 شخص بمجمع سكني للأجانب في العاصمة الرياض، قبل ساعات من أول زيارة لوزير الخارجية الأمريكي كولن باول Colin powell. كما تم الهجوم على القنصلية الامريكية في جدة في عام 2004، والذي نتج عنه مقتل 5 من الموظفين و4 من المهاجمين. بالإضافة إلى الهجوم على شركة من شركات النفط في مدينة الخبر، والذي تسبب في مقتل 22 قتيلًا (BBC, 2015). وفي عام 2015، واجهت المملكة المقاومة الحوثية في حرب اليمن المدعومة من إيران (BBC, 2019). وقد بلغ عدم الاستقرار السياسي في المملكة إلى أقصاه في عام 2020، وقد يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستويات الاستقرار السياسي العالمي بسبب انتشار جائحة كورونا COVID-19، حيث كانت هناك مظاهرات عنيفة في 25 دولة، مما اضطر السلطات في بعضًا منها إلى فرض غرامات/قيود للمتمردين على بالقوانين المفروضة (الشرق الأوسط،(2021.

٣- معدل الانفتاح التجاري trade openness (TO) يعكس هذا المتغير مدى الانفتاح في مجال التجارة الخارجية، وذلك من خلال إزالة القيود الجمركية وتسهيل حركة الصادرات والواردات. ويقاس الانفتاح التجاري في هذه الدراسة بإجمالي الصادرات والواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي[15].

ويلاحظ من الشكل التالي رقم (4) مدى الارتفاع -مع بعض التغيرات الطفيفة- في هذا المتغير منذ بداية فترة الدراسة حتى بلغ أقصاه في عام 2008، وقد يعزى ذلك الارتفاع في معدل الانفتاح التجاري إلى ازدياد كل من حجم الصادرات والتي بلغت 1,175,482مليار ريال في ذلك العام -مقارنة بـــ 190,084 مليون ريال في عام 1999- ، وحجم الواردات السلعية التي بلغت 431,753 مليون ريال -مقارنة بـــ 104,980 مليون ريال في عام 1999- (الهيئة العامة للإحصاء،(2008. وبعد ذلك التاريخ لقد أخذ معدل الانفتاح التجاري في الانخفاض -مع بعض التغيرات الطفيفة- حتى وصل إلى أدنى مستوياته في عام 2020، وقد يكون السبب في ذلك هو تأثر الاقتصاد السعودي والتبادل التجاري بالأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، حيث تعتمد المملكة في الأساس على الصادرات النفطية

[14] أحد المؤشرات الدولية لقياس الاستقرار السياسي التي يصدرها البنك الدولي لقياس فعالية الحكومة، الحريات السياسية والمدنية، ومحاربة الفساد. ويتراوح هذا المؤشر ما بين +2.5 (أعلى مستويات الاستقرار)، و- 2.5 (أدنى مستويات الاستقرار) .

[15] (الصادرات + الواردات) /الناتج المحلي الإجمالي.

(الهجهوج،(2011، بالإضافة إلى انتشار جائحة كورونا COVID-19، كما سبق وأن ذكرنا.

٤- الاستثمار الأجنبي المباشر foreign direct investment(FDI) يعكس هذا المتغير صافي تدفقات الاستثمار الوافدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي. ويتضح من الشكل التالي رقم (5) مدى الهبوط الحاد في الاستثمار الأجنبي في بداية فترة الدراسة حتى بلغ أدناه في عام 2008، وذلك -كما ذكرنا سابقا- تأثرًا بالأزمة العالمية في ذلك العام، حيث انخفضت معدلات السيولة وانعدمت الثقة بالبنوك. وقد بدأت الأزمة في بداياتها بأزمات الرهن العقاري، ثم مشاكل تسديد القروض، ومن ثم اختلال السوق المالي الأمريكي والعالمي ككل، حيث انخفضت معدلات نمو الاقتصاديات العالمية ومعدلات التبادل التجاري والاستثمار بشكل عام (الهجهوج، 2011). وعلى الرغم من هذا الانخفاض في ذلك العام، إلا أنه سرعان ما أخذ في التعافي حتى بلغ أقصاه بعد عام 2018.

وقد يكون ذلك أثرًا تابعا لإطلاق رؤية المملكة 2030 في إبريل 2016، حيث اتخذت المملكة العديد من الإجراءات التسهيلية لجذب الاستثمارات الاجنبية والمنافسة عالميًا من خلال العمل على تهيئة البيئة المناسبة لذلك، بهدف تنويع مصادر الدخل في المملكة وتخفيف حدة الاعتماد على تصدير النفط كمورد أساسي للدخل. وأخيرًا، نلاحظ مدى الهبوط في هذا المتغير في 2020، والذي قد يعزى إلى النكسة الاقتصادية العالمية جرّاء انتشار فايروس كورونا COVID-19، إلا أن التعافي قد أتى سريعًا حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى المملكة في الربع الثاني لعام 2021 ليصل إلى 51.9 مليار ريال، مقارنة بـــ 7.53 مليار ريال في عام 2016، كثاني أكبر تدفقات ربعية في تاريخ المملكة (الاقتصادية،(2021.

٥- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDP per capita(PCG) يعكس هذا المتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقومًا بالأسعار الجارية أو الثابتة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار المحلية الثابتة. وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي لهذا المتغير بشكل عام، إلا أنه يلاحظ (كما في الشكل التالي رقم 6) أن هناك هبوطًا ملحوظًا عام 2002، حيث سجّلت المملكة أعلى مستوى من الديون في تاريخها بما يشّكل 96.9% من الناتج المحلي الإجمالي بـــ 685.2 مليار ريال.

وبتخطيط من حكومة المملكة في سداد الدين العام وصلت المديونية إلى أدنى مستوياتها في عام 2014، وعليه فقد شهد الناتج المحلي الحقيقي نموًا، حيث ازداد متوسط الإنتاج النفطي إلى 10,193 مليون برميل/ يومياً في عام 2015، كأول سنة يتعدى فيها الإنتاج حاجز العشرة ملايين برميل يوميًا، منذ عام 1977 (وزارة الطاقة، 2021). وبعد ذلك العام أخذ نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في الانخفاض مرة أخرى، وقد يُعزى ذلك إلى أن معدل نمو السكان في المملكة أعلى من نمو الناتج المحلي فيها (أبو مليح، 2015). وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ عام 2020، إلا أن المملكة -وفقًا لصندوق النقد الدولي- قد تصدرت في المرتبة الخامسة لأعلى الدول العربية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ 23.7 ألف دولار (العربية،(2021.

وقد يعود بعد ذلك سبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو تعافي الاقتصاد من فايروس كورونا COVID-19، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي بنحو 82 مليار عن العام السابق، إذ حققت معظم الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو إيجابية والتي كان أعلاها أنشطة تكرير الزيت -بمعدل نمو سنوي بنسبة 16.6%- (الوطن، 2022).

٦- حجم السكان population(POP) يعكس هذا المتغير عدد السكان خلال فترة الدراسة. وكما يتضح من الشكل التالي رقم (7) فإن الزيادة في الكثافة السكانية مستمرة. ولم تغفل حكومة المملكة عن تجهيز الخطط لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، حيث أن المرحلة الأولى لـــ "نيوم" ستُنجز بحلول 2030 والتي سوف تستوعب 10 ملايين نسمة (عكاظ، 2022).

*** الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1999 – 2021)**

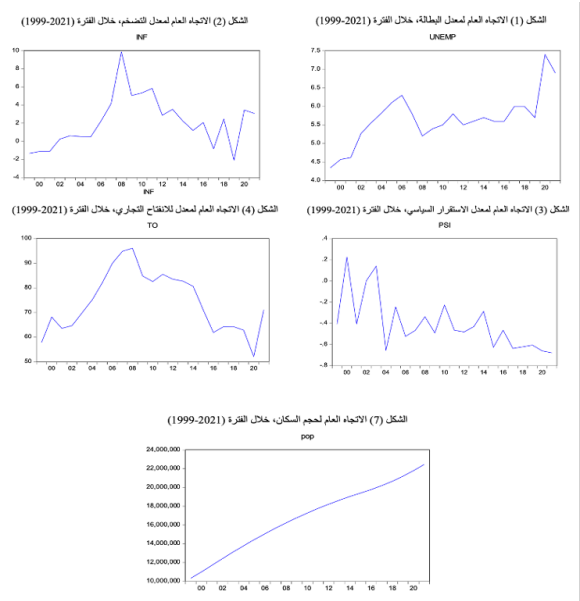

*** نتائج تقدير نموذج الانحدار**

للوصول إلى النتائج وتفسيرها بما يخدم الهدف الرئيسي من الدراسة، فقد تم تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Squares (OLS)[16] ومن ثم تم إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة النموذج وقوته التفسيرية.

*** النموذج الأول للانحدار الخطي المتعدد**

بتقدير معادلة الانحدار السابق ذكرها على الصورة الخطية، أظهرت النتائج (الجدول رقم 1) دلالة متغيرين فقط، وهما نصيب الفرد من الناتج المحلي (PCG)، وحجم السكان (POP)، وعدم دلالة المتغيرات المستقلة الأخرى –

[16] إذ أنها تعتبر من الأساليب الأكثر شيوعًا لتقدير معاملات معادلات الانحدار الخطي، ولوصف العلاقة بين المتغير التابع وواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة.

عند مستوى معنوية أقل من 5%- في تفسير المتغير التابع (وفقًا لمعنوية t). كما أظهرت النتائج قيمة اختبارF (5.079) المعنوية الإجمالية للنموذج. وكذلك اتضحت القدرة التفسيرية للنموذج، من خلال معامل التحديد R^2، حيث تفسر المتغيرات المستقلة التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة 66%تقريبًا.

جدول (1) نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد

	Dependent Variable: UNEMP Method: Least Squares Included observations: 23			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	7.564947	1.931883	3.915841	0.0012
INF	-0.007409	0.067976	-0.108988	0.9146
PSI	-0.385970	0.529792	-0.728532	0.4768
TO	0.024981	0.016411	1.522210	0.1475
FDI	1.40E-11	1.67E-11	0.837728	0.4145
PCG	-0.000103	3.92E-05	-2.637979	0.0179
POP	2.25E-07	6.08E-08	3.695845	0.0020
R^2	0.655720	Mean dependent var		5.664565
$\overline{R^2}$	0.526614	S.D. dependent var		0.673166
S.E. of regression	0.463158	Akaike info criterion		1.544295
Sum squared resid	3.432250	Schwarz criterion		1.889880
Log likelihood	-10.75939	Hannan-Quinn criter.		1.631208

وللتأكد من جودة النموذج وخلوه من مشاكل القياس التي تؤثر على مدى صحة نتائج التقدير، لقد تم إجراء اختبار Jarque-Bera، والذي وضح أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي[17] (ملحق رقم 1) وباستخدام منهجية Breusch-Pagan-Godfrey، تم إجراء اختبار عدم التجانس/عدم ثبات التباين Heteroskedasticityوالذي وضّح ثبات تباين الأخطاء[18] (ملحق رقم 2) كما وضحت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي/ذاتي للأخطاء[19] (ملحق رقم 3) وأخيرًا، تم إجراء اختبار Variance Inflation Factors (VIF)، والذي وضّح عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة[20] (ملحق رقم 4).

*** النموذج الثاني للانحدار الخطي المتعدد (الصيغة شبه اللوغاريتمية)**

وفي سبيل الحصول على تقديرات أفضل، لقد تمت إعادة صياغة نموذج الانحدار بالصيغة شبه اللوغاريتمية (جدول رقم 2)، لتصبح العلاقة على النحو التالي: -

$$UNEMP = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 PSI + \beta_3 TO + \beta_4 lnFDI + \beta_5 lnPCG + \beta_6 lnPOP$$

وبالفعل، لقد أظهرت نتائج تقدير العلاقة من خلال الصورة شبه اللوغاريتمية تحسنًا، فنجد أن المتغيرات المستقلة أصبحت تفسّر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة 98% تقريبًا (بدلا من66%)، كما ارتفعت المعنوية الإجمالية

[17] والذي وضح أن القيمة الاحتمالية (0.167) >5%، وهذا يعني أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

[18] والذي وضح أن قيمة Chi-Square (0.435)>5% ، وهذا يعني ثبات تباين الأخطاء.

[19] والذي وضح أن القيمة الاحتمالية Chi-Square (0.405)> من 5%، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء.

[20] حيث أن قيم VIF < 10، وهذا يعني عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

للنموذج إلى 26.23 مقارنة بـــ 5.08. بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت ثلاث متغيرات ذات دلالة معنوية –بدلا من متغيرين– وهي الانفتاح التجاري (TO) وحجم السكان (LPOP) –عند مستوى معنوية أقل من 5%–، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي (LPCG) –عند مستوى معنوية أقل من 10%–.

جدول (2) نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد (الصيغة شبه اللوغاريتمية)

Dependent Variable: UNEMP Method: Least Squares Included observations: 10				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	5.278518	13.35028	0.395386	0.7190
INF	0.057055	0.041815	1.364477	0.2658
PSI	-0.317819	0.243289	-1.306343	0.2826
TO	0.050334	0.013234	3.803278	0.0319
LFDI	-0.020452	0.080090	-0.255360	0.8150
LPCG	-4.161578	1.478277	-2.815155	0.0670
LPOP	2.643632	0.518922	5.094474	0.0146
R^2	0.981291	**Mean dependent var**		5.576500
$\overline{R^2}$	0.943874	**S.D. dependent var**		0.731004
S.E. of regression	0.173182	**Akaike info criterion**		-0.472916
Sum squared resid	0.089976	**Schwarz criterion**		-0.261106
Log likelihood	9.364578	**Hannan-Quinn criter.**		-0.705270
F-statistic	26.22535	**Durbin-Watson stat**		3.478722

وللتأكد من جودة النموذج شبه اللوغاريتمي وخلوه من مشاكل القياس، لقد تم إعادة الاختبارات السابقة، واتضح من نتائجها أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي[21] (ملحق رقم 5)، ثبات تباين الأخطاء[22] (ملحق رقم 6)، عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي/ذاتي للأخطاء[23] (ملحق رقم 7)، وعدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة[24] (ملحق رقم 8). وعليه فإنه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج شبه اللوغاريتمي.

*** مناقشة النتائج والاستنتاجات**

بتقدير النموذج بالصيغتين الخطية وشبه اللوغاريتمية، تبين أنه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج شبه اللوغاريتمي، ويمكن حصر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الجدول التالي (الجدول رقم 3):-

[21] والذي وضح أن القيمة الاحتمالية (0.537) >5%، وهذا يعني أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

[22] والذي وضح أن قيمة Chi-Square (0.597)>5% ، وهذا يعني ثبات تباين الأخطاء.

[23] والذي وضح أن القيمة الاحتمالية Chi-Square (0.124)> من 5%، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء.

[24] حيث أن قيم VIF < 10، وهذا يعني عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3) ملخص – نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد (الصيغة شبه اللوغاريتمية)

المتغيرات المستقلة	نوع العلاقة	التطابق	تفسير اتجاه العلاقة بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة
(INF)	غير معنوية +	يخالف التوقعات	من المفترض أن ارتفاع **معدلات التضخم** تؤدي إلى زيادة أرباح المستثمرين، مما سيشكل حافزًا لزيادة الطلب على العمالة لزيادة الإنتاج –في ظل انخفاض الأجور الحقيقية–، ومن ثم انخفاض معدلات البطالة، بناء على النظرية الاقتصادية الكلية حيث افتراض العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة بحسب منحنى فيلبس Philips Curve، إلا أن هذا لم تعكسه نتائج الدراسة. ويمكن أن تُعزى العلاقة الطردية إلى الركود التضخمي، حيث يكون ارتفاع مستويات التضخم مصحوبة بمعدلات بطالة عالية، كما يمكن أن يقتصر أثر ارتفاع معدل التضخم على تخفيض معدلات البطالة في المدى القصير فقط. كما تطابقت هذه النتيجة مع دراسة المشهداني والبحاري (2019). ودراسة هيبة (2019).
(PSI)	غير معنوية –	يطابق التوقعات	من المفترض أن زيادة معدلات **الاستقرار السياسي** والتي تعكس ازدياد معدلات الأمن في الدولة، تؤثر ايجابيًا على بيئة الاعمال، ومن ثم عكسيًا على معدلات البطالة. وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة قليل ومعروف (2022).
(TO)	معنوية +	يخالف التوقعات	من المفترض أن تؤدي زيادة معدل **الانفتاح التجاري** إلى انخفاض معدل البطالة، إلا أن ذلك لم تعكسه هذه الدراسة. وقد يكون أحد التفسيرات للعلاقة الطردية هي تحوّل طرق الإنتاج من فن إنتاجي كثيف العمل إلى فن إنتاجي كثيف رأس المال، أي أن زيادة الانفتاح التجاري يرافقه انخفاض الطلب على العمل مع ارتفاع العرض. كما يمكن أن تعود هذه العلاقة الطردية إلى ازدياد دور القطاع الخاص، مع تراجع دور القطاع العام الذي كان يستوعب اعدادًا كبيرة من القوة العاملة. وهذه النتيجة لا تتطابق مع دراسة باشا ودحماني (2013).
(FDI)	غير معنوية –	يطابق التوقعات	من المفترض أن زيادة **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** تؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل، كما ورد في دراسة هيبة (2019). ودراسة Karbasi (2005). مما يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات البطالة.
(PCG)	معنوية –	يطابق التوقعات	من المفترض أن زيادة **نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي** –والذي يعكس رفاهية المجتمع– تؤدي إلى ازدياد الطلب الكلي، وهذا بدوره قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاج، وبالتالي خلق فرص للعمل. بالإضافة إلى أن زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تعني رخاء الدولة اقتصاديًا، مما يعني ازدياد قدرتها على توفير فرص العمل. وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة زاوية (2020).
(POP)	معنوية +	يطابق التوقعات	يمكن أن تكون الزيادة في **حجم السكان** أحد عوامل جذب الاستثمار التي تدل على اتساع حجم السوق لمواجهة ارتفاع الطلب المتوقع، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، واقعيًا

*** الخلاصة والتوصيات**

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في المملكة خلال الفترة (1999–2021)، تم استعراض أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة في سبيل التأصيل النظري لموضوع الدراسة، ووضع النموذج القياسي وتحديد متغيراته بناءً عليها. اتضح من الأدبيات الأهمية التي يستحوذ عليها الاستثمار الأجنبي المبشر في الوقت الراهن، إذ لا يقتصر أثره على مستوى الأفراد فقط وإنما يمتد ليؤثر على الدولة والاقتصاد بأكمله. ولتحديد مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة، تم اختبار ست فرضيات، تتمحور حول التأثير السلبي لكل من: –معدل التضخم، معدل الانفتاح التجاري، معدل الاستقرار السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي–، على معدل البطالة، كما تتمحور حول التأثير الإيجابي لحجم السكان على معدل البطالة.

وكما هو متوقع، فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين كل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والمتغير التابع –معدل البطالة–، الأمر الذي يحفز الحكومة السعودية على رفع معدلات نمو الناتج المحلي من خلال رفع مستويات الإنتاج، المؤدية لتخفيض معدلات البطالة، وهذا ما هدفت إليه رؤية المملكة 2030 في رفع الحجم الاقتصاد من المرتبة 15 إلى مراتب متقدمة عالميًا، إلى جانب رفع المحتوى المحلي في قطاعي الغاز والنفط من 40% إلى 75%. وكما هو متوقع فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين كل من حجم السكان والمتغير التابع، حيث أن زيادة التعداد السكاني سيزيد من الضغط في استخدام الموارد المؤدي إلى عدم قدرة تلبية احتياجات السكان مشكلًا تحدي أمام الحكومة، خاصة وأن من المتوقع أن يرتفع اجمالي عدد السكان في المملكة بحلول عام 2030 إلى 50 مليون نسمة. (القبس،2022). ومن ناحية أخرى وبعكس ما هو متوقع، فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين كل من معدل الانفتاح التجاري والمتغير التابع، ويمكن أن تُعزى هذه العلاقة إلى تحوّل طرق الإنتاج من انتاج كثيف العمل إلى انتاج كثيف رأس المال استنادًا على نظرية هيكشر واوهلن Heckscher and Ohlin theory التي تنص على أن الانفتاح التجاري بالسلع هو أشبه بتبادل لعناصر الإنتاج

بين الدول، فالدولة التي تصّدر سلع كثيفة عمل فكأنها تصدّر عنصر العمل –الميزة النسبية التي تمتلكها الدولة–، بهدف استيراد راس المال –النادر–، بخلاف الدول التي تمتلك وفرة نسبية بعنصر رأس المال فإنها ستتجه إلى تصدير سلع كثيفة رأس المال (المرزوك، 2013). وأخيرًا، لقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية غير معنوية لكل من: – معدل التضخم، معدل الاستقرار السياسي، والاستثمار الأجنبي المباشر–، مما يعني عدم تأثيرهم –بحسب هذه الدراسة– على معدلات البطالة.

ومن خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإن تخفيف حدّة البطالة والحد من ارتفاع معدلاتها في المملكة، يتطلب التالي:–

١– تقليل الفجوة بين أجور المواطنين والكفاءات الأجنبية، ومراجعة الحد الأدنى للأجور، إلى جانب توجيه الجامعات بتقليل التكدّس الحاصل في بعض التخصصات بالتزامن مع النقص الملحوظ في تخصصات مطلوبة من قبل سوق العمل، وتغيير هيكلي لأنشطة بعض القطاعات لتوظيف حاملي الشهادات العليا، مع كما جاء في دراسة الرويلي (2020).

٢– تطوير الصناعات التي من شأنها توفير فرص عمل، إلى جانب الاستفادة من تجارب الدول ذات السياسات الناجحة في تقليص مشكلة البطالة، كما جاء في دراسة زاوية (2020).

٣– دعم القطاع الخاص بزيادة الامتيازات والأمان الوظيفي، المشجعة بدورها على تغيير فكرة تفضيل الوظائف الحكومية لدى الشباب، كما جاء في دراسة العتري (2019). ودراسة زاوية (2020).

٤– دعم المشاريع الصغيرة/المتوسطة وتبنّي برامج من شأنها استحداث فرص عمل جديدة، توسيع مجالات عمل المرأة وعدم حصرها في نطاقات معينة، كما جاء في دراسة الحربي (2016).

٥– جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها للقطاعات المفتقرة للاستثمار، وتوزيعها جغرافيًا بشكل ملائم مع طبيعة مهارات سكان تلك المناطق، كما جاء في دراسة هيبة (2019).

٦– وأخيرًا، فقد أوصت الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة في مجال البطالة خاصة في طور تحقيق رؤية المملكة 2030، وملاحظة التغيّر الحاصل في تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ضرورة العمل على تطوير قواعد البيانات في المملكة العربية السعودية، مما يسهّل على الباحثين التوصّل للبيانات المرغوبة.

*** المراجع**

أولاً– المراجع العربية

أبو قحف، عبد السلام. (2003). *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*. دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر.

أبو قحف، عبد السلام. (2006). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

أبو مليح، محمد. (2015/June/7). السعودية الأقل عالميًا في الدين العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي 91 ألف ريال. مجلة مباشر السعودية. روجع من: https://www.mubasher.info/news/276

1180/السعودية-الأقل-عالميا-في-الدين-العام-ونصيب-الفرد-من-الناتج-المحلي-91-ألف-ريال/

أحمد، عبد الرحمن أحمد. (2001). إدارة الأعمال الدولية. دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

اكرامي، عبد الله. (2021/November/28). الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية يقفز بسبب صفقة بيع حصة في تابعة لـــ "أرامكو". صحيفة الاقتصادية. روجع من: https://www.aleqt.com/2021/11/28/article_2218426.html

اكرامي، عبد الله. (2022/January/29). 9.1 مليون برميل متوسط انتاج السعودية يوميا من النفط في 2021. صحيفة الاقتصادية. روجع من: https://www.aleqt.com/2022/01/29/article_2253306.html

الاحمدي، روان. (2019). مؤشرات بطالة المتعلمين في المملكة العربية السعودية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، دار سمات للدراسات والأبحاث.

البجاري، أحمد إبراهيم، والمشهداني، خالد حمادي. (2019). قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (2017-1985). مجلة تنمية الرافدين، 38 (123): 167-183.

البنك الدولي. (2021). منصة البيانات المفتوحة. روجع من: https://data.albankaldawli.org/indicator

البنك المركزي السعودي. (2020). الإحصاءات السنوية. روجع من: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

التضخم في السعودية الأدنى بين دول العشرين. (2020/January/13). العربية. روجع من: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2020/01/13/التضخم

الجبوري، عبد الرازق. (2008). تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره فـــي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: بلدان عربية مختارة للفترة.1990-2005 رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق.

الحربي، نوال حجي. (2016). عوامل البطالة في مدينة الرياض: الخصائص والآثار. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 6532)): 91-132.

الخطيب، فاروق صالح، ودياب، عبد العزيز أحمد. (2015). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

الرويلي، نايف فوزي. (2020). واقع بطالة الكفاءات السعودية: الأسباب والحلول. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 34 (1):1-15

الزهراني، بندر، وعبد الله، حامد. (2004). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1970-2000. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الزهراني، علي بن عبد القادر عوضه. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 8(11):136-158.

السلامة، عبد الله. (2003). الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات. وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.

السهلي، محمد علي. (2003). علاقة البطالة بالجرائم المالية: دراسة مسحية على نزلاء إصلاحية الحاير بالرياض من السعوديين. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشوربجي، مجدي. (2008). البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية. جامعة البليدة، ندوة عن البطالة في الدول العربية، الجزائر.

الصديق، سقاي، وبو عزيز، عمر. (2018). محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

العتيبي، محمد بن متعب. (2019). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، (6): 795- 762.

العطار، أسرار، وعبد الهادي، ملاوي. (2021). البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر: حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

العتزي، معيوف عشوي. (2018). دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية2030. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدارسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، (18).

العنوز، سعد ماجد. (2009) . احتياجات سوق العمل الأردني من القوى العاملة في ضوء أعداد خريجي الأنظمة التعليمية حسب الأقاليم الجغرافية في الأردن وسبل مواجهته. المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن .

الغنيم، وليد عبد العزيز. (2010). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، غير منشورة، الرياض، جامعة الملك سعود.

الفضلي، أحمد. (2001). نموذج الاستثمار الأجنبي في الصناعة السعودية: الخصائص الديناميكية باستخدام طريقة تصحيح الخطأ. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.

القنيه، ريم. (2021). معوقات الاستثمار المحلي والاجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. 5 (24):77-103.

المالكي، مالك محمد. (2006). محددات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ودولة ماليزيا. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة الملك سعود .

المرشد، سلطان، وسيف الدين، علي. (2015). المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف والبطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة واقع سوق العمل بمنطقة الحدود الشمالية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (11):92-108.

الناجح، اعتدال بنت محمد. (2009). التزاحم بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة الملك سعود .

النجار، فريد. (2009). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الهجهوج، حسن بن رافد. (2011). دور القطاع المالي في أنشطة الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. 22 (87).

الهيئة العامة للإحصاء. (2021). البيانات المحلية المفتوحة. روجع من: https://www.stats.gov.sa

باشا، رابح حمدي، وإسماعيل، دحماني. (2013). علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2010: تطبيق منهجية التكامل المتزامن. مجلة جديد الاقتصاد، (8): 21 - 61.

بن حمو، فايزة. (2017). الاستثمار الأجنبي المباشر أحسن البدائل للنمو الاقتصادي، مجلة المُدبّر، (5).

بن محيا، نايف بن تركي. (2010). حماية المستثمر الأجنبي في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

تسلسل زمني لتاريخ السعودية الحديث. (2015/January/23). BBC news. روجع من: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/01/150123_saudi_timeline

تودارو، ميشيل. (2006). التنمية الاقتصادية: ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامـــد عبد الرازق. دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

حسين، معاوية أحمد. (2009). الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر علـــى النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. المجلة الدولية للأعمال، 5.

حويتي، أحمد، بدر، عبد المنعم، وديالو، دمبا. (1998). علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، مركز الدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية.

خليل، نبيل. (2006). خصخصة التعليم: رؤية مستقبلية، مصر، دار الاسراء.

رؤية 2030، المملكة العربية السعودية. (2016). روجع من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/

زاوية، رشيدة، والصديق، سقاي محمد. (2020). محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1999-2019. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية. 3 (6):27-47.

ساحل، محمد. (2009). تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية: دراسة مقارنة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

شرر، فريدريك. (2002). نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي. ترجمة

على أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

عبد السلام، رضا محمد. (2002). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. المنصورة، مصر، دار السلام للطباعة والنشر.

عبد السلام، رضا. (2009). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر. المكتبة العصرية.

عبد المنعم، ع، والمحيمد، ع. (1999). الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات السعودية غير النفطية: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة.

غبان، محروس. (2002). البطالة: أسباب وطرق العلاج. مطابع السروات، جدة.

فضيل، فارس. (2004). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

قليل، زينب، ومعروف، فاطمة الزهراء. (2022). التحليل القياسي لأثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. مجلة المالية والأسواق، 9 (1): 525-544.

مرزوك، خالد حسين علي. (2013). محاضرات اقتصاد دولي. جامعة بابل.

مصلحة الإحصاءات والعامة والمعلومات. (2013). التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، التجارة الخارجية. روجع من: https://www.mof.gov.sa/docslibrary/StatisticalData/Documents/التبادل%20التجاري%20بين%20المملكة%20و%20شركائها%20التجاريين%20الرئيسيين.pdf

معدلات التضخم في الدول العربية خلال 2008. (2009/August/15). وكالة الانباء السعودية. روجع من: https://www.spa.gov.sa/692771

نور، محمد. (2022/March/17). 87 ألفا متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. صحيفة الوطن. روجع من: https://www.alwatan.com.sa/article/1102986

هيبة، إلهام. (2019). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة 2016-1991. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 (3): 1-29.

وزارة الاستثمار. (2020). البيانات المفتوحة. روجع من: https://misa.gov.sa/ar/

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2017). خطط التنمية الخمسية الثامنة والتاسعة والعاشرة. الرياض، المملكة العربية السعودية.

ولي العهد: 600 مليار ريال استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في "نيوم".

(2022/July/26). صحيفة عكاظ. روجع من:
https://www.okaz.com.sa/news/local/2111067
يونس، محمد. (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

ثانياً– المراجع الاجنبية

Aitken, B. J., Hanson, G. H., & Harrison, A. E. (1997). Spillovers, Foreign Investment, and Export Behavior. *Journal of International Economics, 43* (1): 103-132.

Al-Asmari M.G.H. (2008). Saudi Labor Force: Challenges and Ambitions. JKAU: Arts & Humanities, 16 (2):19-59.

Axarloglou, K. & Pournarakis, M. (2007). Do All Foreign Direct Investment Inflows Benefit the Local Economy? The World Economy, 30 (3): 424-445.

Botric, V. and SKUFLIC, L. (2006). Main Determinants of foreign direct Investment in the southeast European countries. Transition studies Review, 13: 359-377.

Chen, C., Chang, L. & Y. Zhang. (1995). The Role of Foreign Direct Investment in China's Post 1978 Economic Development. World Development, El Sevier Science Ltd, Great Britain, 23(4): 698-702.

Chen, Z. & M.S. Khan. (1997). Patterns of Capital Flows to Emerging Markets: A Theoretical Perspective. IMF Working Paper, Washington, D.C.

Denisia, V. (2010). Foreign Direct Investment Theory: An overview of the main FDI theories. European Journal of Interdisciplinary studies, 3.

Fazekas, K. & Ozsvald, E. (2004). Impacts of FDI Inflows on Labour Market Differences in Hungary: Stylized Facts and Policy Implications. Economic Restructuring and Labour Markets in the Accession Countries, Research Project commissioned by EU DG Employment, Social Affairs and Equal Opportunities.

Herzer, Dierk & Mechthild, Schrooten. (2007). Outward FDI and Domestic Investment. German Institute for Economic Research, Berlin, 1-14.

Herzer, Dierk. (2012). The Long-Run Relationship between Outward FDI and Total Factor

performance of hospitals in the kingdom of Saudi Arabia, a Panel Study, 2014-1979. A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Edinburgh Napier University for the award of Doctor of Philosophy.

Rama, M. (1999). The Srilankan unemployment problem Revisited. world Bank policy Research working paper No. 2227, washing ten, DC; the world Bank.

Richardson, P. (1997). Globalisation and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities. OECD Working Paper, No.181, Paris, OECD/GD 47 (97):19.

Sauramo, Pekka. (2008). Labour Institute for Economic Research: discussion papers. Academy of Finland research programme Power and Society, Finland.

Tun,Wai & Wang, Chorng-Huey. (2010). Determinants of Private Investment in Developing Countries. The Journal of Development Studies, 46:1.

UNCTAD. (2004). Transnational Corporations in the World Development, Trends and Productivity: Evidence for Developing Countries. International Economic Journal, 1: 155- 174.

Hisarciklilar M., Gultekin-Karakaş, D. & Aşici, A., A. (2009). can FDI be a panacea forunemployment? The Turkish Case. Joint Workshop of Economic and Social Research Centreand University of Nottingham, NottinghamWorkshopPapers.

Hong, K. (1997). Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990. Journal of Economic Development, 22 (1): 88.

India Briefing. (2011). Retrieved from: https://www.india-briefing.com

Karbasi, A., Mahamadi, E., & Ghofrani, S. (2005). Impact of foreign direct investment oneconomic growth, In Proceedings of the 12th Economic Research Forum's Annual Conference, Cairo, Egypt, 15–28.

Karlsson, S., Nannan Lundin, Fredrik Sjoholm & Ping He. (2009). Foreign Firms and Chinese Employment. World Economy, 32 (1): 178-201.

Nasrulddin, Vivian Mohammed Saleh. (2020). corporatisation and the

Prospects. United Nations, New York.

UNCTAD. (2010). FDI From Developing and Transition Economies Implications for Development, overview. U.N, New York and Geneva.

Vernon R. (1966). International investment and international trade in the product cycle. Quarterly Journal of Economics. 80: 190-207.